288
259
248

فن غسل الأموال

سوق الفن الخاضعة لقواعد تنظيمية فضفاضة تعج بفرص لغسل الأموال غير المشروعة

توم ماشبرغ

نشأ ماثيو غرين في عالم الفنون الجميلة المثير تحيط به منذ الصبا أعمال الأساتذة القدامى والفنانين الانطباعيين. وكان والده ريتشارد، وهو صاحب اثنتين من أشهر صالات العرض في لندن، يتاجر في الأعمال الفنية لأسماء أسطورية، مثل بيكاسو وكونستابل وشاغال وبروغيل. وكان ماثيو غرين، البالغ من العمر ٥١ عاما، يستعد لتولي الأعمال التجارية للأسرة حتى يتمكن والده من متابعة شغفه الجديد.

ولكن في أواخر عام ٢٠١٧، بحسب قول المدعين العامين الأمريكيين، تورط غرين مع مالكي شركة استثمارية مقرها موريشيوس، وهي شركة «بوفورت للأوراق المالية» (Beaufort Securities)، كانت تشارك في أعمال الاحتيال والتلاعب بالأسهم وغسل الأموال. وبالنسبة لمالكي شركة بوفورت، فإن دفع المستثمرين بالخداع لشراء أوراق مالية لا قيمة لها كان هو الجزء السهل. أما الجزء الصعب فهو جعل الأرباح غير المشروعة تبدو مشروعة للجهات التنظيمية. وقامت شركة بوفورت بذلك في الماضي عن طريق إيداع أموال بأسماء مستعارة في بنوك خارجية، ثم دسها في النظام المصرفي العالمي شيئا فشيئا. وقد استخدمت الشركة أيضا الحيلة التي ثبتت فعاليتها على مر الزمن، وهي شراء العقارات وبيعها بسرعة، وغالبا بخسارة، لتحويل العائدات غير القانونية إلى أصول يمكن تفسيرها على أنها ثمرة صفقة عقارية.

وقد كان ممارسو غسل الأموال، مثل شركة بوفورت، يبحثون عن طرق أقل وضوحا لغسل أموالهم، وكان ماثيو غرين يعرف كيف يتاجر في الأعمال الفنية التي تقدر بملايين الدولارات. وعندما اتصل به متآمرو بوفورت في أواخر عام ٢٠١٧—كان أحدهم في الواقع عميلا فيدراليا سريا في الولايات المتحدة اخترق شركة بوفورت—قال غرين إنه سيتقاضى ٦,٧ مليون جنيه إسترليني (حوالي ٩ ملايين دولار في ذلك الوقت) في ما كان يعرف أنه العائد من الاحتيال في الأوراق المالية مقابل لوحة *Personnages* للفنان بيكاسو التي تعود لعام ١٩٦٥. وكان غرين يقوم بصياغة أوراق ملكية زائفة

الصورة: GETTYIMAGES / BLOOMBERG / CONTRIBUTOR; ISTOCK/THEMACX; HERKIS; JOHNWOODCOCK

عمال ينقلون لوحة "الجمجمة الحمراء» (Red Skull)، التي رسمها جان ميشال باسكيات في عام ١٩٨٢.

الصورة: GETTYIMAGES / JACK TAYLOR / STRINGER

تشكل سوق الفن ساحة لعب مثالية لغسل الأموال

تفيد بأن العمل قد تم بيعه، مع الاحتفاظ باللوحة مخزنة بعيدا. وفي وقت ما في المستقبل، يتظاهر بإعادة شرائها من المتآمرين بسعر أقل، مع الاحتفاظ لنفسه بنسبة تتراوح بين ٥٪ و١٠٪ من الأموال المغسولة.

ويقول بيتر د. هاردي، وهو مدعٍ عام أمريكي سابق يقدم حاليا المشورة للشركات والصناعات بشأن الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال، إن الفن وسيلة جذابة للغاية لغسل الأموال. إذ يمكن إخفاؤه أو تهريبه، وغالبا ما تكون المعاملات خاصة، ويمكن أن تكون الأسعار غير موضوعية ويمكن التلاعب بها—ومرتفعة جدا؟.

وبعد عدد كبير من الحالات التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة وأوروبا، يتزايد الزخم نحو اتخاذ إجراءات صارمة حيال صفقات الفن والآثار غير المشروعة. وتتسم سوق الفن الشرعية في حد ذاتها بأنها ضخمة، حيث تقدر بمبلغ ٦٧,٤ مليار دولار على مستوى العالم في نهاية عام ٢٠١٨.

ووفقا لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن سوق الفن السرية التي تتضمن السرقات والأعمال المزيفة والواردات غير القانونية والنهب المنظم قد تجلب ما يصل إلى ٦ مليارات دولار سنويا. ويبلغ الجزء الذي يُعزَى إلى غسل الأموال والجرائم المالية الأخرى نحو ٣ مليارات دولار.

وبالنسبة إلى غرين، فقد انتهى اشتغاله المحدود في فن غسل الأموال المظلم على نحو سيئ، إذ وجهت إليه ست تهم في الولايات المتحدة بمحاولة غسل أموال، وأعلنت الجهات التنظيمية البريطانية إعسار معرضه في حي مايفير في لندن. وعلى الرغم من أن غرين لم يتم تحديده على أنه هارب، تشير سجلات المحكمة إلى أن المدعين العامين الأمريكيين قد كشفوا عن لائحة اتهامه وأمر القبض عليه لأجهزة إنفاذ القانون في المملكة المتحدة وهنغاريا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وموريشيوس. وأُمِر أيضا بتسليم لوحة بيكاسو. وتظل الأساليب التي استخدمها غرين والآخرون المتهمون في عملية بيكاسو سهلة التكرار، على الأقل حتى الآن. وكان غرين يستغل ثغرة تنظيمية يعمل المشرعون الأمريكيون والأوروبيون جاهدين على إغلاقها. فعلى عكس البنوك، ليس هناك ما يُلزم شركات التأمين على الحياة، ونوادي القمار،

ومكاتب الصرافة، وحتى تجار المعادن الثمينة، وبيوت المزادات وبائعي الفنون بإبلاغ المعاملات النقدية الكبيرة لإحدى السلطات التنظيمية. وفي الواقع، يمكن للمتاجرين الحفاظ على سرية أسماء المشترين والبائعين. وكذلك على عكس الشركات الأمريكية التي تتعامل بمبالغ مالية كبيرة، إذ لا يتعين عليها تقديم ما يسمى تقارير الأنشطة المشبوهة إلى وزارة الخزانة الأمريكية إذا كانت لديها شكوك حول مصادر الأموال التي تُدفع لها.

مشروع قانون في الكونغرس

بمقتضى قانون منع الاتجار غير المشروع بالفن والآثار قيد النظر في الكونغرس، سوف تشترط حكومة الولايات المتحدة على المتعاملين في الفنون والآثار وضع برامج لمكافحة غسل الأموال، ومسك سجلات المشتريات النقدية، وإبلاغ الجهات التنظيمية الفيدرالية بأي أنشطة أو معاملات مشبوهة تتجاوز قيمتها ١٠ آلاف دولار. بالإضافة إلى ذلك، سوف يلزم على صناعة الفن النظر في سجل العميل وفحص المشتريات والمبيعات بحثا عن أدلة على أن المال قد يكون مشوبا بالفساد.

وفي الاتحاد الأوروبي، بموجب التوجيه الخامس الصادر عنه لمكافحة غسل الأموال، سوف يلزم على الأنشطة التجارية الفنية زيادة جهود فحص العملاء والقيام قدر الإمكان بتمييز الغرض من جميع المعاملات الكبيرة أو المتسمة بشدة التعقيد أو السرية.

ومن وجهة نظر العديد من تجار الأعمال الفنية، من شأن التغييرات القانونية في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حرمان البائعين من نقطة بيع رئيسية– وهي القدرة على إخفاء هوية العملاء والحفاظ على الغموض الذي يحيط بسوق الفن. ففي السنوات الماضية عندما كان يُنظَر إلى سوق الفنون الجميلة على أنها أحد الاهتمامات الأنيقة، لم يكن هناك أي ميل حقيقي من جانب السلطات لمراقبة هذا النشاط بقوة على غرار نشاطي الصيرفة أو السمسرة. غير أن كل ذلك قد تغير في العقد الماضي أو نحو ذلك بسبب المبالغ الهائلة من الأموال التي تتدفق على جمع الأعمال الفنية والتركيز المتزايد على وقف الاتجار السري في القطع الأثرية المنهوبة والمهرَّبة من الدول التي مزقتها الحروب.

ويشير مسؤولو إنفاذ القانون وحتى بعض تجار الأعمال الفنية الآن إلى أن السرية المفرطة قد أصبحت عائقا لأن عددا متزايدا من ممارسي غسل الأموال اكتشفوا أن سوق الأعمال الفنية يمكن استخدامها كقناة سهلة. وبحسب ما أشار إليه مكتب التحقيقات الفيدرالي والإنتربول، فإنه مقارنة بالقطاعات التجارية الأخرى تواجه سوق الأعمال الفنية قدرا أكبر من مخاطر التعرض للممارسات المالية المريبة لأن حجم المعاملات المشكوك فيها قانونيا أعلى بشكل ملحوظ مما هو في الأسواق العالمية الأخرى.

وتسرد حتى لائحة الاتهام المرفوعة ضد ماثيو غرين وشركائه محادثة سجلها عميل سري يُزعَم فيها قول غرين إن تجارة الفن هي السوق الوحيدة التي تتسم بهذا القدر من عدم التنظيم. ويُقتَبس من غرين قوله إن العميل بإمكانه حتى شراء الأعمال الفنية باسم مستعار دون أي تداعيات.

ويقول ريك سانت هيلير، وهو مدعٍ عام أمريكي سابق وخبير في قانون الأعمال الفنية والقطع الأثرية، إن أجهزة إنفاذ القانون ستتمكن بلا شك من الكشف عن المزيد من الحالات المتعلقة بالأعمال الفنية وغسل الأموال إذا ما أُضيف تجار الأعمال الفنية والقطع الأثرية إلى قائمة الشركات التي تتحمل المسؤولية القانونية للإبلاغ عن المدفوعات المشبوهة. ويرى أن الأمر في الوقت الحالي مفتوح على مصراعيه.

ويشير مؤيدو التوسع في القواعد التنظيمية إلى أن كل ما يريدونه هو أن تخضع التجارة في الفنون الجميلة والممتلكات الثقافية والتحف القديمة إلى نفس اللوائح المالية التي تواجهها البنوك وغيرها من الصناعات.

ويقول توماس كرايست، عضو مجلس إدارة معهد بازل للحوكمة، وهو منظمة سويسرية غير ربحية اقترحت معايير لمكافحة غسل الأموال للقائمين على تشغيل سوق الفن، إن سوق الأعمال الفنية تمثل ساحة لعب مثالية لغسل الأموال، مضيفا ضرورة المطالبة بقدر أكبر من الشفافية والسؤال عن مصدر الحصول على الأموال ووجهتها.

اعتراض الصناعة

ليس من المستغرب أن تعارض صناعة الفن اللوائح التنظيمية، إذ تؤكد بعض القطاعات أن أمثلة غسل الأموال الفعلية عبر الاتجار في الأعمال الفنية نادرة أو مبالغ فيها من أجهزة إنفاذ القانون التي تتوق إلى توليد العناوين الإخبارية المثيرة. ويشير آخرون، مثل الاتحاد الدولي لتجار الأعمال الفنية والعاديات، إلى أن متطلبات إعداد التقارير تشكل عبئا ثقيلا على صغار اللاعبين في سوق الأعمال الفنية.

وفي مؤتمر حول غسل الأموال عُقد في العام الماضي، أشار جيمس ماكندرو، وهو عميل خاص سابق لوزارة الأمن الداخلي يتولى ممارسة الضغط الآن نيابة عن التجار وهواة الجمع، إلى أنه لم تتم إدانة تاجر أو جامع فنون بتهمة غسل الأموال عبر الفن. ففكرة أن المزادات نشاط مشبوه أو شرير أمر شائن لأن ذلك لم يثبت. وحذر بيتر تومبا، مدير التحالف العالمي للتراث الذي يدعم تجار العملات المعدنية وصناعة

يقول المؤيدون إن التقييمات المغالى فيها التي يضعها حتى الفنانون من الدرجة الثانية للأعمال الفنية لا تترك أمامهم خيارا سوى فرض قيود على صناعة معرضة للخطر

السبائك، من أن الكثيرين في هذه التجارة سيخرجون من السوق لأن اعتماد المعايير الجديدة سيكون باهظ التكلفة.

وأفادت لجنة السياسة الثقافية الممثلة لكبار وصغار تجار ومشتري الأعمال الفنية في الولايات المتحدة أنه ليس من العملي استخدام الفن لغسل الأموال، خاصة التحف والقطع الأثرية، لأن الأعمال الفنية تُباع ببطء، وعادة ما يكون المشترون جامعين هواة وليسوا مجرمين يبحثون عن صفقة سريعة لإضفاء الشرعية على الأموال المشبوهة.

لكن المؤيدين يقولون إن التقييمات العالية جدا التي يضعها حتى الفنانون من الدرجة الثانية على الأعمال الفنية لا تترك أمامهم خيارا سوى فرض قيود على صناعة معرضة للخطر في وقت يكون فيه كبار تجار المخدرات وعمالقة النفط والحكام الفاسدون في أمس الحاجة إلى تحويل أموالهم المشوبة بالفساد إلى أموال نظيفة أو أصول قابلة للتداول. وفي الوقت الراهن، فإن الزخم معهم، وهناك ما يكفي من محاكمات غسل الأموال لتبرير تلك المخاوف.

على سبيل المثال، فإن قضية وقعت عام ٢٠١٤ تعرف باسم الولايات المتحدة ضد رونالد بيلشيانو وآخرين تضمنت توزيع الماريجوانا والتآمر لغسل الأرباح باستخدام الأعمال الفنية. وصادرت الشرطة أكثر من ٤ ملايين دولار نقدا وحوالي ١٢٥ رطلا من الماريجوانا و٣٣ لوحة تبلغ قيمتها أكثر من ٦١٩ ألف دولار من مستودع تخزين في بنسلفانيا. وقال المدعون العامون إن تجار المخدرات قبلوا الأعمال الفنية بدلا من الأموال النقدية بعد أن وُعدوا بأنهم يمكنهم بيعها مرة أخرى مقابل أموال مغسولة بمجرد ما يواري تجار الفن المعاملات في دفاترهم. وحُكم على بيلشيانو في عام ٢٠١٥ بالسجن لمدة خمس سنوات.

وفي قضية شهيرة أخرى، اتُهم ممولٌ برازيلي باختلاس ملايين من بنكه ومحاولة غسل الأموال عن طريق الحصول على أعمال فنية باهظة الثمن، بما في ذلك لوحة هانيبال (١٩٨١) للفنان جان ميشال باسكيات. فوفقا لممثلي الادعاء الفيدراليين في نيويورك، حاول الممولُ إيدمار سِد فيريرا تهريب لوحة الفنان باسكيات ونحو ٩٠ من الأعمال الفنية الأخرى ذات القيمة العالية إلى الولايات المتحدة باستخدام أوراق أفادت بأن قيمة كل منها ١٠٠ دولار. ورغم أنه أُدين وحُكم عليه بالسجن لمدة ٢١ عاما في عام ٢٠٠٦، فإن الطعون والتعقيدات في النظام القانوني حالت دون إمكانية قيام الولايات المتحدة بإعادة الأعمال إلى البرازيل حتى عام ٢٠١٧.

وتقع عمليات احتيال صغيرة الحجم كل يوم. فالمسؤولون الهنود، على سبيل المثال، يقولون إن الآثار التي نُهبت من المعابد والمقابر النائية تُستخدَم كوسيلة لتبادل العملات. وتُشحَن القطع إلى التجار في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أو بانكوك—غالبا ما تقيد زورا في وثائق الشحن باعتبارها نسخا مقلدة قيمتها بضع روبيات. ويكون هواة الجمع والتجار على أهبة الاستعداد لدفع آلاف الدولارات مقابل الآثار التي تأتي بوثائق مزورة تثبت شراءها القانوني. ويحتفظ التجار بنصيب من الأموال ويقومون بإعادة توجيه بقية الأموال إلى الشبكات الإجرامية في الهند من خلال شركات مالية غير مصرفية غير خاضعة للتنظيم.

وتحذر ديبورا ليهر، رئيس التحالف الدولي لحماية الآثار، وهي منظمة مقرها واشنطن العاصمة تكافح الاتجار في القطع الأثرية، من أن الجماعات الإرهابية تستخدم فعلا صناعة الفن والآثار لجمع الأموال من خلال نهب المواقع الثقافية القديمة والاستعانة بوسطاء لبيع البضائع المنهوبة. وتقول ليهر إنه من أهم الأولويات إغلاق السوق الأمريكية أمام الآثار غير المشروعة مع تشجيع الممارسات التجارية المسؤولة.

ويقول هاردي، وهو مدعٍ عام سابق، إنه بالنظر إلى أن حوالي من ٧٠٪ إلى ٩٠٪ من قوائم كتالوج المزادات الخاصة بالآثار الثمينة تتيح معلومات ضئيلة عن البائع، سيكون من الحكمة أن يقبل تجار الفن بحتمية التحول إلى مزيد من الشفافية والعناية الواجبة. ويشير هاردي إلى أن القواعد التنظيمية المقترحة سوف تقوم ببساطة، في شكل قانون، بصياغة الخطوات التي يجب أن يتخذها تجار الفن في المقام الأول لدرء الأعمال الإجرامية.

ويقول إنه في بعض الأحيان يمكن لمصدر الأموال أن يكون أكثر أهمية من مصدر الفن. FD

توم ماشبرغ صحفي مخضرم يكتب عن جرائم الفن والآثار في صحيفة نيويورك تايمز وغيرها من الإصدارات.